مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

The grammatical reason in Dependencies in the Book "Al–Azhar":the Explanation of "Edhhar Al–Asrar Fi Alnho" A Clarification of Secrets in Grammar by Ibrahim Al–Qassab Al–Rumi (Died 1029 AH)

Marwa Abdelkareem Juma'a
University of Anbar/ The College of Education for Humanities/ Department of Quran Arabic Language/ mar20h2011@uoanbar.edu.iq/07816123765
Prof. Dr. Jassim Muhammed Suhail
University of Anbar/ College of Education for Humanities/ Department of /Quran Arabic Language/ Jasem.mohammed@uoanbar.edu.iq/ 07904943389

Abstract: This study dealt with an important origin of Arabic grammar according to one of the eleventh century grammarians، Sheikh Ibrahim Al–Qassab Al–Rumi known as (Ibn Al–Qassab) in his book (Al–Azhar). in which he explained the book (Explanation of Secrets in Grammar) by Imam Muhammad bin Bir Ali Al–Barkawi، who died in (981 AH).This study came to highlight the distinguished scientific efforts of the personality of Sheikh Ibrahim in the grammatical explanation of what his book has the importance of being the first to explain the book (Al–Zahir) by Imam Al–Barkawi. Then the explanations followed after him until they exceeded forty. Because of the importance of the grammatical reason in the Arabic language، as it explains and consolidates the rulings through which the judgment is placed on what is required and what is not, and what is

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

permissible for both، and what is desirable and reprehensible in its permissibility. The book of Al-Azhar was distinguished by the abundance of grammatical explanations, so it was necessary to present a thorough study of this scientist to deal with the grammatical reason in the dependencies.

Keywords: (**reason،s Ibn Alqassab، Al-Azhar، dependents**).

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

العلة النحوية في التوابع في كتاب الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي (ت: 1029هـ)

مروة عبد الكريم جمعة شهاب/جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية/
07816123765/mar20h2011@uoanbar.edu.iq
أ.د. جاسم محمد سهيل/أستاذ في جامعة الأنبار/كليه التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/07904943389/Jasem.mohammed@uoanbar.edu.iq

الملخص: تناولتْ هذه الدراسة أصلًا هامًا من أصول النحو العربي عند أحد نحاة القرن الحادي عشر، وهو الشيخ إبراهيم القصّاب الرومي المعروف بـ (ابن القصّاب) في كتابه (الأزهار) الذي شرح فيه كتاب (إظهار الأسرار في النحو) للإمام محمد بن بير علي البركويّ المتوفى سنة (981هـ)، وجاءت هذه الدراسة لتبرز الجهود العلمية المتميزة لشخصية الشيخ إبراهيم في التعليل النحوي؛ لما يحظى به كتابه من أهمية ؛كونه أول شارح على كتاب (الإظهار) للإمام البركويّ، ثم توالت الشروح من بعده حتى تجاوزت الأربعين، ولأهمية العلة النحوية في اللغة العربية كونها تفّسر وترسّخ الأحكام التي من خلالها يتم وضع الحكم على ما يتوجب وما يمتنع، وما فيه جواز الأمرين، وما يستحسن ويستقبح في جوازه، وقد تميز كتاب الأزهار بكثرة التعليلات النحوية فيه فكان لا بُد من دراسة التعليل عند هذه العالم دراسة مستقلة، وقد تناولتّ في هذا البحث العلة النحوية في التوابع.

الكلمات المفتاحية: (العلة ،ابن القصاب، الأزهار، التوابع)

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

العلة النحوية في التوابع في كتاب الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي (ت: 1029هـ)

مروة عبد الكريم جمعة شهاب/جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية
أ. د جاسم محمد سهيل/أستاذ في جامعة الأنبار/كليه التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله مستخلص الحمد لنفسه، ولا تطيب الحياة إلا بذكره، والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده محمد عليه صلوات الله وتسليمه، وعلى آل بيته وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أحمد الله الذي بفضله جعلني طالبة من طلاب العلم أدرس لغة كتابه الكريم فهو الذي ألهمني حب هذا العلم، وبعد..

إن أهمية العلة النحوية تنطلق من حيث كونها تشكل إحدى أركان القياس الأربعة في أصول النحو العربي، وهي تفّسر وترسّخ الأحكام التي من خلالها يتم الحُكم على الواجب والجائز والمستحسن والمستقبح، فلا يخلو حكم من علة، ومعروف أن الأحكام النحوية مختلف فيها بين البصريين والكوفيين، وبين علماء المذهب نفسه، وبين المتقدمين والمتأخرين، واختلافهم في الأحكام يوجب عليهم وضع علة لآرائهم، فمن أوجب حُكمًا أو أجاز أو منع علل وجوبه أو جوازه أو منعه، ومن أبطل حّكمًا أو ردّه علل بطلانه أو ردّه، فكل ذلك يدخل تحت اطار التعليل لذا تشبع النحو العربي بالتعليلات حتى صار أصلًا هامًا من أصول النحو العربي.

وأما الهدف من اختيار العالم إبراهيم القصاب لغرض التعريف أكثر بهذه العالم الجليل إذ لم يحقق له حتى الآن إلا كتابين، الأول كتاب الأزهار –المعنى بالدراسة– سنة (2017م)، والثاني كتاب شرح كفاية المبتدي في التصريف سنة (2022م)، وقد تميز كتاب الأزهار بغزارة التعليلات النحوية كونه شرح على متن كما تميز كتاب (الأزهار) بأنّه أول شرح على كتاب (إظهار الأسرار في النحو) للإمام البركويّ ومن بعده توالتْ الشروح حتى تجاوزت الأربعين.

وقد تطلبت البحث أن أقسمه إلى مبحثين، وهي:

المبحث الأول: وجاء بعنوان (إبراهيم القصّاب الرومي، والعلة النحوية)، وقد ضم مطلبين: الأول: تعريف بالعالم إبراهيم القصّاب الرومي، والثاني: تعريف بالعلة النحوية.

المبحث الثاني: وجاء بعنوان (مسائل العلة في التوابع عند إبراهيم القصّاب الرومي)، وقد ضم بعض مسائل العلة في التوابع من الصفة وعطف النسق، والتوكيد، والبدل).

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

ثم اختتمت البحث بأبرز النتائج، وقائمة المصادر والمراجع.

وأخيرًا أدعو الله أن أكون قد وفقتُ فيما طرحتُ، ولا أقول إني أحطت في المسألة الواحدة بجميع ما جاء فيها من علل، فالسهو وارد، والكمال لله وحده الذي أحاط بعلمه كل صغيرة وكبيرة، أسال الله التوفيق ليّ ولطلبة العلم .

المبحث الأول

إبراهيم القصّاب الروميّ، والعلة النحوية

المطلب الأول: إبراهيم القصاب الروميّ

– اسمهُ ونسبهُ ولقبهُ ومذهبهُ:

هو الشيخ أبو محمد إبراهيم بن محمد ابن القصّاب باشا الروميّ النَّيفي[1]، الملقب بـ (ابن القصّاب)، أو (قصّاب زاده)، حنفيّ المذهب وله اعتقاد بالصوفية من بلاد الترك[2].

– حياتهُ سيرتهُ:

عُرِفّ الشيخ إبراهيم القصّاب الروميّ عند كتب التراجم أن له كتابًا شرح فيه كتاب إظهار الأسرار في النحو للإمام المعروف محمد بن بير البركوي المتوفى (ت:981هـ)، وعُرِفَ أن له ابن اسمه محمد المتوفى عام (1055هـ)[3]، لمحمد كتابً في الفقه يعرف بـ: (خليج الإبحار في ملتقى الأبحر)[4]، إلا أن كتب التراجم لم تُسعفنا بذكر شيء عن حياة إبراهيم وابنه، ولا شيوخهما، ولا تلاميذهما كما ذكر محققو خليج الإبحار أنهم لم يجدوا شيئًا عن حياة مؤلفه سوى اسمه ولقبه ومذهبه[5]، وهذا يدل على أنّ عالمنا وابنه من العلماء المغمورين.

– كتابه:

ذكرَ إبراهيم القصّاب بأنه أول من شرح كتاب (إظهار الأسرار في النحو) إذ قال: «لما رأيت المختصر المسمى (إظهار الأسرار) للشيخ محمد السالك مسلك الأخيار الشهير بـ(بركوي) حشره الله تعالى مع الأبرار،

---

[1] هذا ما نسبه ابنه إلى نفسه، ينظر: خليج الأبحار في شرح ملتقى الأبحر (لمحمد بن إبراهيم القصّاب) :32.

[2] يُنظَر: خليج الإبحار في شرح ملتقى الأبحر: 32/1، وكشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون (لمصطفى حاجي خليفة):81/1، وهدية العارفين (لإسماعيل البغدادي): 29/1، ومعجم المؤلفين (لعمر كحالة):78/1.

[3] يُنظَر: هدية العارفين: 282/2، ومعجم المؤلفين: 199/8.

[4] يُنظَر: هدية العارفين: 282/2، ومعجم المؤلفين: 199/8.

[5] يُنظَر: خليج الإبحار في شرح ملتقى الابحر:32/1–33.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

مشتملًا على القواعد الإعرابية متحرضًا المباحث النحوية، متضمنًا لعلوم الأدبية، مظهرًا لرموز العبقرية، لم ير عدله، ولم يسمع مثله، ولم يشرخه أحد من فضلاء الدهر، وعلماء العصر، فغلب علي الشوق لأعلق على بعض مواضعه نبذة، وعن البحار قطرة من كلام العلماء القدماء...، مسميًا لها بـ (الأزهار)، مشبهًا بين رياض النحو بالأزهار»[1].

ثم توالتْ الشروح على كتاب الإظهار من بعده شرحًا وإعرابًا، بالإضافة إلى الحواشي والتعليقات، فهذا يدل على أنّ ابن القصّاب هو أول من لفت الانتباه إلى كتاب الإظهار، وقد تميز كتابه بكونه شرحًا لطيفًا فقد قال عنه حاجي خليفة: «لإبراهيم المعروف بـ(ابن القصاب) شرح لطيف لهذا المتن»[2]. كما تميز بكثرة التعليلات النحوية، والخلافات النحوية بالإضافة إلى اهتمامه بمعاني النحو فهذا يدل على أنّ مؤلفه ذو اطلاع واسع بالعلوم العربية.

3- مؤلفاتهُ:

اشتهر لدى أهل التراجم أن لابن القصّاب كتابًا شَرَح فيه إظهار الأسرار في النحو للبركوي[3]، وقد سماه (الأزهار) [4]، وهو الكتاب المعني بدراسة البحث.

وله كتاب في الصرف شرح فيه كتاب (كفاية المبتدي في التصريف للبركوي)، تحت مسمى (شرح كفاية المبتدي في التصريف)[5].

وله كتابٌ في الأدب مسمى بـ (الشرح والفرح)، فقد ذكره (عمر كحالة) من غير أن يذكر في أيّ فن هو[6]، إلا إن خزانة التراث ذكرت انه كتابٌ في الأدب، ولهذا الكتاب نسخة في ألمانيا بمكتبة (جوتا)، وهو محفوظ تحت رقم (2705)[7].

---

[1] الأزهار في شرح إظهار الأسرار: 44.

[2] كشف الظنون: 81/1.

[3] يُنظَر: كشف الظنون عن أسامي الكتب المكنون: 81/1، وهدية العارفين: 29/1، ومعجم المؤلفين: 78/1.

[4] حققه الباحث ميثاق فاضل علي الخليفاوي، لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الأنبار كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية، سنة(1439هـ – 2017م).

[5] حققه الباحث عطا الله زايم مهيدي العيساوي لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة الأنبار –كلية التربية للعلوم الإنسانية– قسم اللغة العربية في جامعة الأنبار سنة (1443هـ– 2022م).

[6] يُنظَر: معجم المؤلفين: 78/1.

[7] يُنظَر: خزانة التراث، فهرس المخطوطات، إصدار: مركز الملك فيصل: 50/.385

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

وله كتابٌ في الأحلام والرؤى ذكرته خزانة التراث [1]، وقد أشار إليه المحقق عبد الرحمن البدري في تحقيقه لكتاب (المثل العقلية الأفلاطونية) وذكر بأنه مسمى (الرؤية المنامية) [2]، وللكتاب نسخة في مكتبة دار الكتب المصرية – القاهرة، وهو محفوظ برقم : 177/6 (59 مجاميع)[3].

وله كتابًا في المنطق ذكره معجم التاريخ الإسلامي في مكتبات العالم، وهو رسالة في بيان المقولات العشر، ولهذا الكتاب نسخة في مكتبة الأوقاف العامة، ومحفوظ برقم (9681)[4]، كما أشار إليه المحقق عبد الرحمن[5].

وأضاف محقق المثل العقلية أنّ للشيخ إبراهيم القصّاب أربع رسائل لم أجدها عند من حقق للقصّاب، وهي: (رسالة تتعلق في بيان المركبات التي لا مزاج لها في الجو، وقد كتبها باللغة التركية، ورسالة تتعلق في بيان منازل القمر ومكانه فيها، ورسالة تتعلق بأحوال الإشراقيين، ورسالة تتعلق ببيان المثل الأفلاطونية والمثل المعلقة والفرق بينهما) [6].

– وفاته:

توفي الشيخ إبراهيم القصّاب الرومي – رحمه الله– سنة (1029هـ)[7]، تاركًا مؤلفاته في مجالات عديدة منها النحو، والصرف، والأدب، والمنطق، والتفسير، والفلك، مما يدل على أنه قد أخذ من كل علم بطرف، ولربما لم تقتصر مؤلفاته على ما ذكرنا، والله أعلم.

المطلب الثاني: التعريف بالعلة النحوية

1– العلة في اللغة والاصطلاح:

إنّ لفظة العلة في اللغة تأتي على معانٍ عديدة منها:

- بمعنى (الحدث) كما أشار الخليل بقوله: «العلة حدث يشغل صاحبهُ عن وجههِ»[8].

---

[1] يُنظَر: خزانة التراث: 315/46.

[2] يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية (صاحبها مجهول): 150.

[3] يُنظَر: خزانة التراث: 315/46.

[4] يُنظَر: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات) (لعلي قره بلوط): 1/54–55.

[5] يُنظَر: المثل العقلية الأفلاطونية: 150.

[6] يُنظَر: المصدر نفسه: 149–150.

[7] يُنظَر: هدية العارفين: 29/1، معجم المؤلفين: 78/1.

[8] العين للخليل: 88./1

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

- بمعنى (المرض)، يقول صاحب العين: «العلة المرض، وصاحبها معتل»[1].
- بمعنى (العذر) كما جاء في حديث عاصم بن ثابت عن الجهاد: «ما علتي وأنا جلد نابل»[2]. أي ما عذري في في ترك الجهاد.
- بمعنى (السبب) فيقال: (وهذا علة لهذا)، أَي سببٌ لهُ[3]، وكما جاء في حديث السيدة عائشة: «فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الداخلة» [4]، أي بسببها.

اصطلاحًا: جاء تعريف العلة اصطلاحًا عند النحاة من المدلول اللغوي لمعنى السبب[5] فيعرفها الرماني بقوله: «هي تغيير المدلول عما كان عليه»[6]. أي عند تغير الأصل عن أصله المعهود تطلب علة توضح ذلك التغيير، فالعلة ترتبط بالأصل؛ لأنّ ما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، لكن الذي يسأل عنه هو ما خرج عن أصله فافتقر إلى إقامة العلة، وذلك ضروري في القياس لذلك عدّتِ العلة أحد أركان القياس الأربعة.

ويعرفها الشريف الجرجاني: «هو ما يتوقف عليه وجود الشي ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»[7].

ويعرفها الدكتور مازن مبارك بأنها: «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التعبير والصناعة»[8].

وللعلة تقسيمات عديدة اشهرها تقسيم الزجاجي، إذ قسمها إلى ثلاث [9]:

1- العلة التعليمية: وهي ما يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، مثاله: (إنَّ زيدًا قائمٌ) فيسأل: بمَ نصب (زيدًا) ورفع (قائمٌ)؟ فيجاب: نصب الاسم ورفع بـ (إنَّ)؛ لأنها تنصب تشبيهًا بالمفعول وترفع الخبر تشبيهًا بالفاعل. فهكذا تعلمنا ونعلمه.

---

[1] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[2] النهاية في غريب الحديث والأثر (لابن الاثير): 3/ 291.

[3] يُنظَر: لسان العرب لابن منظور:4/ 3080.

[4] صحيح مسلم: 880/2، رقم الحديث:1211.

[5] تختلف العلة في اصطلاح النحاة عن العلة عند العروضيين.

[6] الحدود في النحو(للرماني): 38.

[7] التعريفات (للشريف الجرجاني): 145/1.

[8] النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها (لمازن مبارك): 90.

[9] يُنظَر: الإيضاح في علل النحو (للزجاجي): 64-65.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

2- العلة القياسية: وهي أن يقاس ما صح من كلام العرب على غيره، مثاله أن يقال: لمّ وجب لـ (إنّ) أن تنصب الاسم وترفع الخبر؟ فيجاب: لأنها شابهت الفعل المتعدي والفعل المتعدي يرفع الفاعل وينصب المفعول، فحملت عليه إن لما بينهما من أوجه شبه فعملت عملها ونصبت الاسم تشبيهًا بمفعولها ورفعت الخبر تشبيهًا بفاعلها.

3- العلة الجدلية النظرية: وهي ما تدخل في باب المجادلة والمناظرة، مثاله كل ما يسأل بعد ذلك عن (إن)، بأن يقال: من أي جهة شابهت الأفعال، وبأي الأفعال شبهوها، ولمَ شبهوا اسمها بالمفعول المتأخر وشبهوا خبرها بالفاعل المقدم، وكل ما يسأل بعدها فهو من العلل الجدلية.

المبحث الثاني

مسائل العلة في التوابع عند إبراهيم القصّاب الروميّ

أ – الصفة:

1 –علة جواز وصف النكرة بالجملة الخبرية، وامتناعها في المعرفة:

النعت أو الصفة [1]، وهي: «التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به»[2]، كما أنّها تتبع متبوعها في الإعراب، والتعريف، والتنكير، والتأنيث، والتذكير، والإفراد، والجمع، والغرض منها تخصيص النكرة، وتوضيح الإبهام أو رفعه عن المعرفة[3].

وقد تقع الصفة مفردًا أو جملة، فإن وقعت مفردًا يوصف بها النكرة والمعرفة، وإن وقعت جملة فيشترط بها أن تكون خبرية، ولا يوصف بها إلا النكرات، والعلة في ذلك كما ذكرها ابن القصاب؛ بقوله: «ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة؛ لوجود الدلالة على معنى في متبوعه، كما في المفرد، وأما قيد الجملة الخبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع صفة إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: (جاءني رجل اضربْهُ)، أي مقول في حقه أضربه، أي مستحق لأنْ تأمر بضربه»[4]. أي لأن الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير، والجملة في حكم النكرة، فلا يوصف بها إلا النكرات، وعليه لا يصح وصف المعارف بها.

---

[1] قيل إن الصفة فيما هو ثابت، والنعت فيما يتغير والبعض يرى بان لا فرق بين التسميتين، وإنما هي تسميات مختلفة بين البصرة والكوفة فالبصريون يسمونه صفة، والكوفيين يسمونه نعت، يُنظَر: الفروق اللغوية للعسكري: 30/1.

[2] يُنظَر: شرح التسهيل لابن مالك: 306/3.

[3] يُنظَر: شرح المفصل (لابن يعيش): 232/2، وأوضح المسالك (لابن هشام): 300/3.

[4] الأزهار: 372.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

وبالعودة إلى من سبق ابن القصاب من النحاة، نجدهم ذكروا علة امتناع وصف المعارف بالجمل، فقد أشار ابن بابشاذ[1]، وملا جامي[2] إلى امتناع وصف المعارف بالجمل؛ لأن الجمل نكرات ولا توصف المعرفة بالنكرة، كما يقول ابن هشام على لسان المعربين: « يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال»[3].

وقد اشترط النحاة في الجملة الواقعة صفة أن تكون خبرية لذات السبب في جملة الصلة، فكلاهما لا يقعان إنشائية أو طلبية، بل خبرية، لأن الخبرية تحتمل الصدق والكذب، وتفيد إزالة الوهم لدى المخاطب بخلاف الطلبية[4]، وأما ما جاء في قول الشاعر[5]:

حَتَّى إذا جن الظلام وَاخْتَلَطَ ..... جاءوا بمذق هَل رَأَيْت الذِّئْب قطّ؟

فجملة (هل رأيت الذئب قط) جملة استفهامية وقعت صفة للنكرة (مذق)، فالنحاة يخرجونه على تأويل قول، أي (جاءوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط؟)[6]، وقد خالف ابن خروف (ت:609هـ) النحاة وأجاز وقوع الجملة الإنشائية صفة [7].

والخلاصة مما تقدم ذكره أن ابن القصّاب سار على ما ذكره النحاة في جواز وصف النكرة بالجمل، وفي شرطية كون الجملة خبرية، ولم يعلل امتناع وقوع الجملة الإنشائية صفة، ربما لأنه تناولها في علة امتناع وقوعها صلة في الموصول، كما أنَّه تابع النحاة في إشارتهم إلى تأويل الجملة الإنشائية الواقعة صفة بالقول مما يستدل على أنه يمنع وقوع الجملة الإنشائية صفة.

ب – عطف النسق:

1– علة امتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل:

---

(1) يُنظَر: المقدمة المحسبة (لابن بابشاذ): 416/2،

(2) يُنظَر: والفوائد الضيائية (لملا جامي): 489/1.

(3) مغني اللبيب (لابن هشام): 560/1.

(4) يُنظَر: توضيح المقاصد (للمرادي): 2/ 955، وهمع الهوامع (للسيوطي): 4/ 147.

(5) البيت من الرجز، وينسب للعجاج وفي وشرح التصريح (للازهري): 2/، 116خزانة الأدب (عبد القادر البغدادي): 107/2، ولم أجده في ديوانه.

(6) يُنظَر: توضيح المقاصد: 956/2، ومغني اللبيب: 325/1، وشرح التصريح: 116/2، وهمع الهوامع: 147/3.

(7) فقد أشار النحاة إلى أنّ ابن خروف أجاز وقوع جملة الصلة إنشائية قياسا على جواز النعت بها، ينظَر رأيه في: شرح الرضي: 10/3، وتوضيح المقاصد:444/1، وشرح الأشموني: 148/1.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

العطف بمنفصل في اللغة: الرجوع[1]، واصطلاحًا هو: «تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»[2]، والحروف هي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وإما، ولا، ولكن، وبل)[3]، والنسق في اللغة: النظم[4]، فسميتْ حروف العطف بالنسق؛ «لأن الشيء إذا عطفته على شيء صار نظامًا واحدًا»[5].

وقد اختلف النحاة في العطف على الضمير المرفوع المتصل، فالبصريون استقبحوا العطف عليه إلا بعد تأكيده بمنفصل، أو ما يقوم مقام التوكيد، والكوفيون أجازوا العطف بلا تأكيد بلا قبح[6].

وقد تماشى ابن القصّاب مع مذهب البصريين، وعلل ذلك بقوله: «لئلا يكون العطف على بعض حروف الكلمة؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء من العامل لفظاً ومعنى، أما لفظًا؛ فلاتصاله بالعامل، وأما معنى؛ فلكونه فاعلًا له»[7].أي إنَّ المضمر المتصل المرفوع مع الفعل كالكلمة الواحدة.

ولتفصيل المسألة من الضروري التطرق إلى حكم المذهبين مع أدلتهم، وهي على النحو الآتي:

مذهب البصريين: إنَّما يستقبح عندهم العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد، أو فصل، والعلة عندهم أن المضمر المرفوع قد يكون في الفعل بلا علامة، وذلك في المستتر، نحو: (افعل، واذهب)، وقد يغير لفظ الفعل الماضي بتسكينه، وذلك في البارز: نحو: (قمتُ، وقمتَ، وقمتِ) فصار الضمير المرفوع كالجزء من الفعل، والعطف عليه بلا تأكيد كالعطف على الفعل، وذلك ما نقله سيبويه عن الخليل[8]، وعلل به ابن السراج[9]، وتوسع في شرحه السيرافي[10] على النحو الذي ذكرتُ، وتابعهم العكبري[11]، وابن يعيش[12]،

---

(1) يُنظَر: جمهرة اللغة (للازدي): 914/2.
(2) التعريفات: 151/1.
(3) يُنظَر: أوضح المسالك: 318/3، وشرح الأشموني: 361/2.
(4) يُنظَر: العين: 81/5.
(5) يُنظَر: تهذيب اللغة: 313/8، ولسان العرب: 6/ 4412.
(6) يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف (لابي البركات الأنباري): 388/2.
(7) الأزهار: 402.
(8) يُنظَر: الكتاب: 378/2.
(9) يُنظَر: الأصول في النحو: 2/ 119.
(10) يُنظَر: شرح كتاب سيبويه: 143/3.
(11) يُنظَر: اللباب في علل البناء والأعراب : 1/ 431
(12) يُنظَر:، وشرح المفصل: 281/2.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

وفصل ابن عصفور[1]، والرضي[2] شدة اتصال الضمير المتصل والمرفوع بالفعل من ناحية اللفظ لاتصاله بالفعل، ومن ناحية المعنى لكونه فاعلا له.

وعليه فإن البصريين لا يمنعون العطف بلا تأكيد، أو فصل إلا أنّهم يستقبحونه، محتجين بأنّ الأكثر على لسان العرب التأكيد أو الفصل ، أما ما جاء بلا تأكيد أو فصل في الشعر، فيخرجونه على الضرورة، ويعضدون كلامهم بكثرته في كلام الله تعالى، نحو: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[3] ، و: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾[4]، و: ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾[5]، و: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[6].

مذهب الكوفيين: أنَّ العطف بلا تأكيد أو فصل جائز بلا قبح، قياسًا على قوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾[7]، فعطف الضمير (هو) العائد إلى (النّبيّ محمّد – عليه الصّلاة والسّلام –) على الضمير المستكن في (استوى) العائد إلى جبريل – عليه السلام – ، من غير توكيد[8]، يقول الفراء «ف «ف (استوى) استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لما أسري به، وهو مطلع الشمس الأعلى، فأضمر الاسم في (استوى)، ورد عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: (استوى هو وأبوه)، ولا يكادون يقولون: (استوى وأبوه)، وهو جائز، لأن في الفعل مضمرًا»[9]. كما استشهد بقوله تعالى: ﴿ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا ﴾[10]، بتحقق العطف بلا توكيد، وقياسًا على قول الشاعر[11]:

ألم تر أن النبع يخلق عوده ..... ولا يستوي والخروع المتقصف

---

[1] يُنظَر: شرح الجمل: 199/1.
[2] يُنظَر: شرح الرضي: 378/2.
[3] سورة الأنبياء: 54.
[4] سورة البقرة: 35.
[5] سورة المائدة: ٢٤.
[6] سورة الأنعام: ١٤٨.
[7] سورة النجم: ٦ –٧.
[8] يُنظَر: معاني القران للفراء: 95/3، وغريب القران لابن قتيبة: 1/ 427 ، ومجالس ثعلب:127.
[9] معاني القران للفراء: 95/3.
[10] سورة النمل: ٦٧
[11] البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه:2/ 932.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

أي على عطف (الخروع) على الضمير المستتر في (يستوي)، والتقدير: (يستوي هو والخروع)[1].

وقيل إنَّ الكوفيين احتجوا بالقياس أيضًا على قول آخر لجرير، وعمر بن أبي ربيعة، أما قول جرير[2]:

ورجا الأُخَيطِلُ من سفاهة رأيِه ..... ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

وقول عمر بي أبي ربيعة[3]:

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى ..... كنِعاجِ المِلا تَعَسَّفْنَ رَملا

فقد رفع (أب) في قول جرير عطفًا على الضمير المستكن في (يكن)، ورفع (زهر) في قول عمر على الضمير المستكن في (أقبلت)، وهو عند البصريين جائر في الشعر[4]، ويحملونه على الضرورة الشعرية، ويرى ابن مالك بأن لا ضرورة دعت الشاعر إلى الرفع[5]، والمفهوم من كلامه في شرح الكافية جواز ترك العطف؛ يقول «ولا يمتنع العطف عليه دون فصل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعضهم: (مررت برجل سواء والعدم)، فعطف (العدم) دون فصل، ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في (سواء)»[6]. إلا أنه صرح بضعفه في آلفيته[7].

واحتج الأنباري على قول الفراء، على أن قوله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ المقصود في قوله (وهو بالأفق الأعلى) يعود على جبريل – عليه السلام – ، وليس النّبيّ محمّد – عليه الصّلاة والسّلام –، والواو فيه حالية، لا واو العاطفة، أما قوله تعالى:﴿ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا﴾، فقد تحقق الفصل بـ (ترابا) ما يعوض عن التوكيد[8].

---

[1] يُنظَر: معاني القران للفراء: 95/3، وتفسير الطبري: 22/ 500.

[2] البيت من الكامل وهو لجرير في ديوانه: 75/1.

[3] البيت من الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: 498.

[4] يُنظَر: الكتاب لسيبويه: 2/ 379، والإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 389.

[5] يُنظَر: شرح التسهيل: 3/ 374.

[6] شرح الكافية: 1244/3–1245.

[7] يقول في الألفية: 48

أو فاصِل ما وَبِلا فَصْل يَرِدْ ... في النَّظْم فاشِيا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

[8] يُنظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 390.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

ويستحصل مما سبق أنّ ابن القصّاب تابع مذهب البصريين، والواضح أنه علل لعطف على الضمير المرفوع المتصل وأهمل المستتر، إلا أنَّ المتتبع لتعليلات النحويين يجدهم يجمعون المتصل مع المستتر.

وتنطوي وجهة نظري بأن الأولى التوكيد أو الفصل في الكلام، ولا يستقبح تركه لورود السماع في جوازه في النظم، فالكوفيون اعتمدوا على السماع، وأما البصريون فاعتمدوا على القياس، والسماع يترجح على القياس، وعدم التأويل أولى من التأويل، فكثرة التأويل يخرج الكلام عن الفصاحة، أما احتجاج الفراء في سورة النجم، فهي من الآيات المختلف في تفسيرها، فذهب الفراء[1]، وابن قتيبة[2]، وثعلب[3] بأن (هو) (هو) يعود على النّبيّ محمّد – عليه الصّلاة والسّلام –، وذهب الزجاج[4]، والفارسي[5]، إلى أنه يعود على على جبريل عليه السلام إذ كان يتمثل حين ينزل للرسول بصورة رجل فأحب الرسول أن يراه بهيئته الحقيقية، ولما نزل بهيئته الحقيقية استوى في أفق المشرق، وبعض المفسرين منهم الطبري[6]، والثعلبي[7] والثعلبي[7] نقلوا التفسيرين دون ترجيح، بالإضافة إلى أنَّ لها تفسيرات أخرى[8]، والغريب أن أغلب النحويين المشهورين بالتعليل[9] – عدا الأنباري – لم يذكروا احتجاج الفراء بالآية الكريمة، ولم يتوقفوا عليها بالرد، ولربما الأمر راجع إلى اختلاف المفسرين فيها، والله أعلم.

---

[1] يُنظَر: معاني القران للفراء: 95/3.

[2] يُنظَر: غريب القران: 1/ 427.

[3] يُنظَر: مجالس ثعلب:172.

[4] يُنظَر: معاني القران وإعرابه: 50/5.

[5] يُنظَر: الحجة للقراء السبعة: 1/ 267.

[6] يُنظَر: تفسير الطبري: 500/22.

[7] يُنظَر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي: 9/ 137.

[8] قيل إن قوله: (استوى) يعود إلى الله تعالى، وقيل يعود على جبريل، وقيل يعود على النبي محمد، ينظر: تفسير القرطبي: 17/ 85.

[9] منهم السيرافي، وابن السراج، وابن الوراق، وابن بابشاذ، وابن خروف، وابن عصفور، وابن يعيش، وابن مالك، والرضي.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

2- علة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض:

ومن الأحكام المختلف فيها بين البصريين والكوفيين مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فالبصريون استقبحوا العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض، والكوفيون أجازوا العطف من غير إعادة الخافض[1].

وقد تطرق ابن القصّاب إلى رأي المذهبين متابعًا لمذهب البصريين في لزوم إعادة الخافض معللًا: «لئلا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة؛ لأن اتصال الضمير المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل المتصل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرًا متصلًا جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل أصلًا، نحو: (مررت بك وبزيد)، وأما ما وقع في كلتسان السعدي، وهو قوله: (صلوا عليه وآله)[2] من غير إعادة الجار، فهو: إما على مذهب الكوفيين فإنَّهم يُجوزونه مطلقًا، وإما على تقدير الجار، فحينئذ لا سهوَ ولا نقصَ»[3].

ولتفصيل المسألة لا مناص من ذكر رأي المذهبين مع تعليلاتهم، وهي على الآتي:

مذهب البصريين والفراء: قالوا إنَّ العطف بلا إعادة الخافض ممتنع، العلة في قبح العطف بلا إعادة الخافض لاحد الأقوال الثلاثة:

القول الأول: إنَّ الضمير المجرور عوضٌ عن التنوين، فكما لا يصح العطف على التنوين لا يصح العطف على الضمير المجرور، وذلك ما علل به سيبويه[4]، والفارسي[5].

واحتج عليهم ابن مالك واصفًا قولهم بالضعف؛ لأنهم شبهوا الضمير المجرور بالتنوين، والتنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير المجرور يؤكد ويبدل منه بإجماع النحاة[6].

---

[1] يُنظَر المسالة الخلافية في الإنصاف: 379/2، واللباب في علل البناء والاعراب: 432/1، وشرح الكافية لابن مالك: 1249/3، وشرح التصريح: 183/2، وهمع الهوامع: 221/3.

[2] يُنظَر: كلتسان روضه الورد: 9، وهو بيت مشهور للشاعر الشهير الصوفي الفارسي المعروف سعدي الشيرازي المتوفى ما بين سنة (690و694)هجرية، والقول في مدح النبي –صلى الله عليه وسلم–، ومطلعه:

بلغ العلا بكمالهِ ....كشف الدجى بجمالهِ

حَسُنَتْ جميعُ خصاله.... صلوا عليه واله

[3] الأزهار: 402.

[4] يُنظَر: الكتاب: 2/ 381.

[5] يُنظَر: التعليقة: 95/2.

[6] يُنظَر: شرح الكافية:1246/3–1247، و شرح التسهيل:375/3–376.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

القول الثاني: لو عطف الضمير على الاسم الظاهر المجرور أُعيِد الخافض، فلا يصح قولنا: (مررت بزيد وك)، كذلك إذا عطف الظاهر على الضمير المجرور، وذلك ما نقله السيرافي عن المازني[1] .

القول الثالث: إنَّ المجرور مع جاره يتنزل منزلة الكلمة الواحدة، فهو أشد تصالًا بالجار من اتصال ضمير الفاعل بفعله، فإن كان الفاعل ينفصل عن فعله إن كان اسمًا ظاهرًا، فالمجرور لا ينفصل عن ما قبله سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، فصار كالكلمة الواحدة، والعطف على المجرور من غير إعادة الخافض بمثابة العطف على جزء الكلمة، وذلك ما علل به ابن السراج[2]، وتوسع في شرحه ابن عصفور[3]، والرضي[4] على النحو الذي شرحته.

مذهب الكوفيين: تابعهم في جواز العطف بلا إعادة الخافض يونس فيما نقل عنه[5]، وابن خالويه[6] وابن مالك[7]، وأبو حيان[8]، وابن هشام[9]، وخالد الأزهري[10]، أجازوا العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض، وعللوا لجوازه بالسماع والقياس.

أما السماع فمن القرآن الكريم، ومن الشعر، ومن أقوال العرب، وهي على النحو الآتي:

1.السماع من القرآن الكريم: وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ [11]، على قراءة حمزة الزيات بجر (الأرحام) عطفا على الضمير المجرور في (به) بجر الأرحام، ونحو قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [12]، على أن يكون المسجد معطوفا على الضمير المجرور في (به).

---

[1] يُنظَر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 145/3.

[2] ينظر: الأصول في النحو: 2/ 119.

[3] يُنظَر: شرح الجمل: 1/ 202.

[4] يُنظَر: شرح الرضي: 334/2.

[5] يُنظَر: شرح التسهيل لابن مالك: 375/3، وأوضح المسالك: 353/3، وهمع الهوامع: 221/3.

[6] يُنظَر: إعراب القراءات السبع وعللها: 128/1.

[7] يُنظَر: شرح التسهيل:375/3–376.

[8] يُنظَر: البحر المحيط: 2/ 387.

[9] ينظر: شرح شذور الذهب: 455.

[10] يُنظَر: شرح التصريح: 183/2.

[11] سورة النساء:1.

[12] البقرة: 217.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

وردّ البصريون على قراءة حمزة للطعن والتضعيف والشك[1]، وخرجوها على تقدير حرف جر دلّ عليه جار الضمير المخفوض، أي: (تساءلون به وبالأرحام)[2]، أو على أن تكون الواو للقسم، وليست للعطف[3]، أما أما قوله تعالى:﴿ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، فردّه الأنباري على أن يكون (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه: وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام[4].

2.السماع من الشعر: فقد جاء في النظم ما يزيد عن خمسة أبيات تجوز ذلك مما يعضد صحة المذهب الكوفي كثرة النظم في جوازه[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

هلّا سألتَ بذي الجماجم عنهم ..... وأبي نُعَيْم ذي اللواء المُحْرَقِ

وقال الشاعر[7]:

أكُرُّ على الكَتيبة لا أُبالي ..... أحَتْفي كان فيها أم سواها

وقول الشاعر[1]:

---

[1] فقد احتج الفراء على عليها فوصفها بالقبح، ووصفها الزجاج بالضعف، والرضي بشكك بتواتر قراءة حمزة، ينظر: معاني القران للفراء: 252/1، ومعاني القران وإعرابه للزجاج: 6/2، وشرح الرضي: 336/2

[2] يُنظَر: غريب القران لابن قتيبة: 118/1، والخصائص: 286/1، والإنصاف: 2/ 382، واللباب: 1/ 433، والدر المصون:145/6.

[3] يُنظَر: الحجة للقراء السبعة: 121/3، والإنصاف: 372/2، والدر المصون: 145/6.

[4] ينظر: الإنصاف: 2/ 385.

[5] يُنظَر ما جاء فيها في النظم في: الإنصاف: 2/ 380– 381، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 376– 377، والبحر المحيط: 2/ 387–388، والدر المصون: 2/ 394– 395 .

[6] البيت من الكامل ، بلا نسبه إلى أحد وهو من شواهد معاني القرآن للفراء:86/2، وشرح الكافية لابن مالك: 3/ 1252، والبحر المحيط: 2/ 387.

[7] البيت من الوافر، وهو لعباس بن مرداس، و في ديوانه برواية: 110

أشد على الكتيبة لا أبالي ..... أحتفي كأن فيها أم سواها

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

تعَلَّقُ في مثل السَّوارِي سيوفُنا ..... وما بينها والكعبِ غُوطٌ نفانِفُ

ف (أبي) معطوفة على الضمير المجرور في (عنهم) في البيت الأول، و(سواها) معطوف مجرور على الضمير المجرور في (فيها) في البيت الثاني، و(الكعب) معطوف مجرور على الضمير المجرور في (بينها) في البيت الثالث، وقد ذكر ابن مالك تابعه أبو حيان والسمين الحلبي ما يزيد عن خمسة أبيات فضلا عن الأبيات المذكورة ليستدل به على صحة المذهب الكوفي[2]، وتأويله يخرج الكلام عن فصاحته، لذا فعدم تأويله أولى من التأويل، والله أعلم.

3.السماع من أقوال العرب: ما استدله ابن مالك على تعضيد المذهب الكوفي بما رواه قطرب (ت:206هـ) عن العرب تقول: (ما فيها غيره وفرسه) بجر (فريسه) عطفا على الضمير المجرور في (غيره)[3].

وأما القياس فكما يجوز أن يبدل ويؤكد من الضمير المجرور من غير إعادة، كذلك يجوز العطف من غير إعادة الخافض، أي: قياس العطف على البدل والتوكيد[4].

واستنادًا إلى ما سبق يستحصل بأن ابن القصّاب وافق مذهب البصريين وعلل بالقول الثالث بما علل به ابن السراج وابن عصفور والرضي، وأشار إلى قول الشاعر سعدي الشيرازي(ت: ما بين 690و694هـ)[5]:

بلغ العلا بكمالهِ .....كشف الدجى بجمالهِ

حَسُنَتْ جميعُ خصاله..... صلوا عليه وآله

على أن يكون قوله (آله) معطوفًا على الضمير المجرور في (عليه) دون إعادة الخافض على رأي المذهب الكوفي، ولم يتعرض لتفاصيل مذهبهم.

---

[1] البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه: 53.

[2] ينظر: شرح التسهيل: 3/376–377، والبحر المحيط: 2/387–388، والدر المصون: 2/394–395.

[3] يُنظَر: ينظر: شرح الكافية: 3/ 1250.

[4] ينظر: البحر المحيط: 2/ 388.

[5] البيت من مجزوء الكامل، وهو لسعدي الشيرازي في كتابه كلتسان روضة الورد: 9.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

ويبدو لي أن الأرجح مذهب الكوفيين فمجيئه في التنزيل والنظم والأقوال يرجح ذلك، وتأويل ذلك كله يخرج الكلام عن فصاحته، فعدم التأويل أولى من تأويله، والله اعلم.

ج – التوكيد

1 –علة امتناع توكيد الضمير المتصل المرفوع بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بمنفصل:

التوكيد أو التأكيد[1]، وهو على قسمين: لفظي: وهو «إعادة المؤكَّد بلفظه، ومعنوي: وهو إعادة الشيء المؤكّد بما يدل على معناه، وله تسعة ألفاظٍ؛ وهي: (نفسه، وعينه، وكلّه، وكلاهما، وكلتاهما، وأجمع، وأجمعون، وجَمْعَاء، وجُمَع)»[2].

اتفق النحاة على شرطية توكيد الضمير المرفوع المتصل بمنفصل إذا أُكِد بالنفس أو العين، ولا يشترط ذلك في بقية ألفاظ التوكيد المعنوي، نحو: (قُم أنت نفسُك، أو عينُك)، و(قوموا أنتم أنفسُكم، أو أعينُكم)، (زيد قام هو نفسُه ،أو عينه)، ولا يصح: (قم نفسُك، أو عينُك)، ولا (قوموا أنفسُكُم، أو أعينُكم)، ولا (زيد قام نفسُه، أو عينه).

وإنما امتنع ذلك في النفس والعين لعلة لم يختلف فيها النحاة، وقد تناولها ابن القصّاب بقوله: «لئلا يلتبس بالفاعل إذا وقع تأكيد المستكن، نحو: (زيدٌ ضربَ هو نفسهُ أو عينهُ)، ولو قيل: (زيدٌ ضربَ نفسهُ) بلا تأكيد، لا يُعلَم أنَّ النفس فاعلٌ أو تأكيد، وأكد في صورة عدم الالتباس؛ للطرد»[3].

أي أنَّ النفس والعين ليستا من الألفاظ المختصة بالتوكيد، بل الغالب عليها الاسمية، فتقعان مبتدئين وفاعلين ومجرورين ومضافين، نحو: (طابتْ نفسه)، و(وصحتْ عينه)، فإن جاءت بعد العوامل تسلطت عليها العوامل وعملت بها بحكم الاسمية لا بحكم التبعية، فإن قلنا: (زيد ضرب نفسه)، فقد وقع (نفسه) بعد العامل وهو الفعل (ضرب)، فلا يُعلم إن كان في الفعل ضمير مستكن فاعل لزيد والنفس أكدته، أو إن الفعل خلا من الضمير ورفع النفس على أنه الفاعل، ولأمن اللبس بين الحالتين وأُريد بالنفس أو العين التوكيد توجب توكيد الضمير المستكن في الفعل بمنفصل أولاً، ثم توكيد بالنفس أو العين نحو: (زيد ضرب هو نفسه)، وأما بقية الألفاظ فمعنى التوكيد فيها يغلب على الاسمية وإن لم تقع للتوكيد فلا يقع اللبس فيها، فالعلة قائمة على (علة أمن اللبس).

---

[1] يقال له توكيد ويقال تأكيد، وبالواو أشهر، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 219/2، وشرح الأشموني: 334/2، والأزهار: 403.

[2] اللمحة في شرح الملحة: 705/2.

[3] الأزهار: 406.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

وقد سبق سيبويه النحاة في بيان هذه العلة، فقال: «واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول فعلت نفسك، إلا أن تقول: (فعلت أنت نفسك)، وإن قلت: (فعلتم أجمعون حسن)؛ لأن هذا يعم به، وإذا قلت نفسك فإنما تريد أن تؤكد الفاعل، ولما كانت نفسك يتكلم بها مبتدأة وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: (نزلت بنفس الجبل)، و(نفس الجبل مقابلي)، ونحو ذلك، وأما الأجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة، وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين، فهي تجرى مجراها»[1].

وقد تابع سيبويه في تفصيل العلة عدد من النحاة منهم ابن السراج [2]، ابن بابشاذ[3]، وابن عصفور[4]، وملا جامي[5]، وخالد الأزهري[6].

د – البدل:

1– علة وصف النكرة المبدلة من المعرفة في بدل الكل

البدل[7]كما يعرفه ابن مالك هو: « تابع المقصود بالحكم بلا واسطة»[8]. فقوله (المقصود بالحكم) يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنهم مكملات للمقصود بالحكم، قوله (بلا واسطة) يخرج العطف النسق[9]، وأقسامه أربعة عند أغلب النحاة[10]، وأما الغرض منه فهو للبيان، ورفع الوهم أو الالتباس[11].

---

[1] الكتاب: 2/379–380.

[2] يُنظَر: الأصول في النحو: 2/20.

[3] يُنظَر: والمقدمة المحسبة: 2/408.

[4] يُنظَر: وشرح الجمل: 1/239.

[5] يُنظَر: والفوائد الضيائية: 1/523–524.

[6] يُنظَر: شرح التصريح: 2/140.

[7] البصريون يسمونه البدل، والكوفيون يسمونه التكرار، ينظر: معاني القران للفراء: 2/382، وقيل يسمونه الترجمة، توضيح توضيح المقاصد 2/1036، وشرح الأشموني: 3/3.

[8] شرح الكافية لابن مالك: 3/1274.

[9] يُنظَر: توضيح المقاصد: 2/1036، وأوضح المسالك: 3/362.

[10] بنظر: المصدران نفسهما، والصفحات نفسها

[11] يُنظَر: شرح المفصل لابن يعيش: 2/258.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

يشترط في البدل موافقة المبدل منه في الأفراد والجمع، والتأنيث والتذكير، ولا يشترط موافقة في التعريف والتنكير خلافًا للنعت والتوكيد؛ لأنهما في حكم التبع فهما كالتتمة له بخلاف البدل فهو منقطع من المبدل منه ويقدر في موضعه، إذ يجوز أبداله المعرفة من النكرة، نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (52) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي ﴾ [1]، وإبدال النكرة من المعرفة، نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (15) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [2].

وفي أبداله النكرة من المعرفة تفصيل، فالكوفيون اشترطوا في النكرة أمرين، الأول: أن توصف، والثاني: أن تكون من لفظ المبدل منه[3]، قيل الثاني شرط البغداديين[4]، أما البصريون فلم يوجبوا وصفها بل هو عندهم حسن، ولا كونها من لفظ المبدل منه[5].

وقد تابع البركوي مذهب الكوفيين في وجوب وصف النكرة[6]، وذكر ابن القصّاب بأن وصفها ليس بواجب عند أغلب النحاة بل هو حسن، متابعًا لمذهب البصريين، وعلل بقوله: «لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص الناكرة،...ذهب المصنف إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب في وجوب النعت، أما عند أكثر النحاة فحسن، ولكن وجوبه أو حسنه إذا كان البدل عين المبدل منه لا مطلقًا، وهو مذهب الكوفيين، وأما عند البصريين فلا يشترط كونه على لفظ المبدل منه، كذا في اللباب[7]»[8]. يفهم من كلامه بأنه لا يوجب وصف النكرة، إلا أنّه علل لوصفها بأن الغرض من البدل البيان، والمعرفة أبين من النكرة فإن أُبدلتْ النكرة كانت في البيان أنقص من المبدل منه،

---

[1] سورة الشورى: ٥٢ –٥٣.
[2] سورة العلق: ١٥– 16.
[3] يُنظَر: شرح الكافية لابن مالك: 3/ 331.
[4] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: 257/1، و توضيح المقاصد: 1042/2.
[5] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: 257/1.
[6] يُنظَر: الإظهار الأسرار: 120.
[7] يُنظَر: اللباب في علوم الكتاب: 511/2.
[8] الأزهار: 408

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

فجاءوا بالوصف ليجبر النقص، فالعلة أقرب للمعادلة، كما أشار إلى اختلاف المذهبين في وجوب كونه من لفظ المبدل منه نقلاً عن سراج الدين النعماني.

لتفصيل المسألة أوضحها بما جاء فيها على الآتي:

أما علة وصف النكرة المبدلة من المعرفة فجاء فيها قولان:

القول الأول: وهو قول من أوجب الوصف – الكوفيون–، احتج بأنَّ النكرة لا تفيد إلا إذا كانتْ موصوفة، فقولنا: (مررتُ بمحمدٍ رجلٍ)، معلوم أن محمدًا (رجلاً)، أما إذا وصفنا النكرة أفادت[1].

ورَدَّ قولهم البصريون بأن وصف النكرة جائز، ويجوز ترك الوصف إذا أفادت النكرة، ومنه قول الشاعر[2]:

فلا وأبيك خيرٍ منك اني ..... إنِّي لَيُؤْذِيني التَّحَمْحُمُ والصَّهيلُ

ومنه قول الشاعر[3]:

إنَّا وَجَدْنا بَني جُلاَّنَ كُلَّهُمُ ..... كَساعِدِ الضَّبّ لَا طُولٌ وَلا قِصَرُ

ففي البيت الأول (خير منكٍ) بدل نكرة من المعرفة (أبيك) ولم توصف، وهو نكرة غير موصوفة[4]، وفي البيت الثاني (لا طول ولا قصر) بدلان من المعرفة (ساعد الضب) ولم يوصفا[5].

القول الثاني: من استحسن الوصف ولم يوجبه، قالوا إن البدل مرتبط بالبيان والمعرفة أبين من النكرة، فوصفت حتى لا يكون البدل أنقص من المبدل منه، فالعلة معادلة، وبهذا القول العكبري[6]، وابن الحاجب[7]، وابن يعيش[8].

---

[1] يُنظَر: شرح الجمل لابن عصفور: 257/1.

[2] البيت من الوافر ينسب إلى شمير بن الحارث في خزانة الأدب: 5/ 179، ويلا نسبة في لسان العرب: 1/ 52.

[3] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الحجة: 150/1، وشرح ابن عصفور: 258/1، وخزانة الأدب: 5/ 183.

[4] يُنظَر: الحجة للقراء السبع: 150/1، وشرح الجمل لابن عصفور: 258/1، وشرح الكافية لابن مالك: 3/ 331، والدر والدر المصون: 132/2.

[5] يُنظَر: الحجة للقراء السبع: 150/1، وشرح الجمل لابن عصفور: 258/1.

[6] يُنظَر: اللباب في علل البناء والإعراب: 412/1.

[7] يُنظَر: الإيضاح في شرح المفصل: 451/1.

[8] يُنظَر: شرح المفصل: 2/ 266.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

وأما العلة في شرط كون النكرة من لفظ المبدل منه، فاحتج من أوجبه – الكوفيون أو البغداديون– بعدم السماع من العرب، ورُدّ احتجاجهم بالشاهدين الشعريين المذكورين فـ (خير منك) ليس من لفظ (أبيك)، و(طول) و(قصر) ليسا من لفظ (ساعد الضب).

ويستخلص مما تقدم بأنّ ابن القصّاب خالف البركوي في وجوب وصف النكرة، وهو الظاهر فيما يبدو لي؛ فمجيئه في الشعر ما يجوز ترك الوصف لعلة السماع، وتجدر الإشارة إلى أن ابن القصّاب توهم سهوًا في نسبة وجوب وصف النكرة إلى ابن الحاجب، وهذا الظاهر من كلام ابن الحاجب في الكافية[1]، إلا أنه صرح بحسن الوصف في المنهاج؛ إذ قال: «وإنما لم يحسن أبدال النكرة من المعرفة إلا بوصفها؛ لأنها إن كانت بدل كل من كل فهي في المعنى، فلا يحسن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير مقصود»[2].

الخاتمة

وصولا إلى الخاتمة أضع بين أيديكم خلاصة دراستي مجسدة بالنتائج الآتية:

- تعد العلة النحوية ملازمة للدرس النحوي؛ لأنها أوجدت الحكم الموجب والجائز والممتنع والمستقبح والحسن.
- غالبا ما يذكر ابن القصّاب اختلافات النحاة في الحكم على علة ما، ويرجح ما يميل إليه مع ذكر علته، ولا يرد على بقية الأقوال إلا في مواضع قليلة.
- يميل ابن القصّاب في أغلب تعليلاته إلى ترجيح المذهب البصري.
- لم يرد لابن القصّاب علة في عطف البيان، فكل ما ذكره من مسائل هو ما جاء في فصل التوابع، ويعد هذا الفصل من أقل الفصول التي وردت فيها تعليلات.
- لم يصرح ابن القصاب بمصطلح العلة ولا أقسامها فغالبًا ما يسوق العلة بعد لام التعليل.

ختامًا أحمد الله وأشكره على إنهاء هذه البحث، وصلى الله على سيدنا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلم، والله ولي التوفيق.

---

[1] يُنظَر: الكافية في النحو لابن الحاجب: 31.

[2] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 451/1.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الأزهار في شرح إظهار الأسرار في النحو، لإبراهيم القصاب الرومي (ت:1029هـ)، تحقيق: ميثاق فاضل علي الخليفاوي، أشراف الدكتور خليل محمد سعيد مخلف، أطروحة دكتوره مقدمة إلى جامعة الأنبار– كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية، سنة 1439هـ – 2017م.
2. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1408هـ 1988م.
3. إظهار الأسرار في النحو، للإمام زين الدين محمد بن بير علي بن إسكندر البركوي الرومي الحنفي(ت ٩٨١هـ)، عني به: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، نشر: دار المنهاج– المملكة العربية السعودية، دجة، ط1/ 1430هـ .
4. إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: 370هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الخانجي – مطبعة المدني – القاهرة، ط 1413/1هـ – 1992م.
5. ألفية ابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، نشر: دار التعاون.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر– دمشق.
7. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
8. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، ابن عمرو عثمان المعروف بأبن الحاجب(ت: 646هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد.
9. الإيضاح في علل النحو، لابي القاسم الزجاجي(ت:337هـ)، تحقيق: مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية – مصر، 1378هـ–1959م.
10. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقق: صدقي محمد جميل، نشر: دار الفكر – بيروت، 1420هـ.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

11. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ): حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء ،نشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط 1 / 1403 هـ –1983م.
12. التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط1/ ج1 –1990م، ج2 –1992م.
13. تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تحقق: أحمد محمد شاكر، نشر: مؤسسة الرسالة، ط 1/ 1420 هـ – 2000 م.
14. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 1/ 2001م.
15. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، (ت: 749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1/ 1428هـ – 2008م.
16. الجامع لأحكام القرآن – تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، نشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط 2/ 1384هـ – 1964 م.
17. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، نشر: دار العلم للملايين – بيروت، 1/ 1987م.
18. الحجة للقراء السبعة، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت:377هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة – القاهرة، ط1/ ج1 – 1990م، ج2 –1992م.
19. الحدود في النحو، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، (ت:386هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1984م.
20. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي– القاهرة، ط 4/ ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.
21. خزانة التراث – فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، يشتمل على فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات، ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن، وجود المخطوطات، وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

22. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
23. خليج الأبحار في ملتقى شرح الأبحر، لمحمد بن إبراهيم القصّاب الرومي (ت:1055هـ)، حققه مجموعة من أساتذة كلية الإمام الأعظم: د. مصطفى ديب البغا، د. محمد الزحيلي، د. يوسف خطار، نشر: دار ابن حزم – بيروت، 2021م.
24. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق.
25. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، نشر: دار المعارف – القاهرة، ط 3.
26. ديوان عباس بن مردس، جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، نشر: دار الجمهورية – بغداد، 1388هـ – 1968هـ.
27. ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، جمع: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة – مصر، ط 1380/2هـ – 1960م.
28. ديوان مسكين الدارمي، جمع وتحقق: خليل إبراهيم العطية، عبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري – بغداد، 1389 هـ – 1970م.
29. السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: 324هـ)، تحقق: شوقي ضيف، نشر: دار المعارف – مصر، ط 2/ 1400هـ.
30. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1419/1هـ– 1998م.
31. شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1/ 1410هـ – 1990م.
32. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط1/ 1421هـ– 2000م
33. شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت:669هـ)، قدم له: فواز الشعار، أشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

34. شرح الرضي على الكافية، تأليف: لرضي الدين الأستراباذي (ت:688هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، 1398هـ – 1978م.

35. شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1.

36. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت:368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، نشر: دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان، ط1، 2008 م.

37. شرح المفصل الزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت – لبنان، ط1/ 1422 هـ – 2001 م

38. شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن احمد بابشاذ (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، مطبعة العصرية – الكويت، ط1977/1م.

39. غريب القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تحقق: أحمد صقر، نشر: دار الكتب العلمية، 1398 هـ – 1978 م.

40. الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، نشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

41. الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو، للمولى عبد الرحمن بن احمد نور الدين الجامي (ت:898هـ)، تحقيق: احمد عزو عنكابة وعلي محمد مصطفى، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، ط 1/ 1430هـ .2009م.

42. الكافية في النحو، لجمال الدين بن عثمان بن عمر ابن الحاجب (ت: 646هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط 2010/1م.

43. الكتاب لسيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط3/ 1408هـ – 1988م.

44. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، 1941م.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

45. كشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، نشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت – لبنان، ط 1/ 1422 هـ – 2002م.

46. كلتسان روضة الورد، لسعدي الشيرازي، ترجمة محمد الفراتي، نشر: الهيئة العامة السورية للكتاب – دمشق، 2012م.

47. الكنز في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: 741هـ)، تحقق: د. خالد المشهداني، نشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط 1/ 1425 هـ – 2004 م.

48. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1/1416هـ 1995م.

49. اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1/ 1419 هـ –1998م.

50. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: 711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، نشر: دار المعارف – القاهرة

51. اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1/، 1424هـ –2004م.

52. المثل العقلية الأفلاطونية، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، نشر: مطبعة دار الكتب المصرية– القاهرة، وكالة المطبوعات – الكويت 1947 م.

53. مجالس ثعلب، لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: 291هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار المعارف – مصر.

54. مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6

مَجلّة البَاحِث للعُلوم الإسْلاميَّة
Researcher Journal For Islamic Sciences
Published by the College of Islamic Sciences at the University of Fallujah
ISSN p.p:2708-3993/ ISSN o.l: 2708-4000
Vol;2- Issue;2/ (2021-2022)

55. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: 207هـ)، تحقق: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار – عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، نشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1.

56. معجم التأريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم(المخطوطات والمطبوعات)، علي الرضا قره بلوط– أحمد طوران قره بلوط، دار العقبة– قيصري– تركيا، ط 1422/1هـ – 2001م.

57. معجم العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، نشر: دار ومكتبة الهلال.

58. معجم المؤلفين، لعمر بن رضا بن محمد كحالة الدمشقي، (ت1408هـ)، نشر: مكتبة المثنى – دار إحياء التراث العربي– بيروت.

59. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، 1985م.

60. النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية، لمازن المبارك، المكتبة الحديثية – مؤسسة الرسالة ودار النفائس – بيروت، ١٩٧٣م.

61. النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ – 1979م.

62. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت:1399هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

63. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

Doi:10.37940/RJIS.2022.2.2.6